



حرية مواقع التواصل الاجتماعي

فكر مصر

بين الواقع والمأمول



مركز هردو
لدعم التعبير الرقمي
HRDO CENTER
To Support the Digital Expression

حرية مواقع التواصل الاجتماعي في مصر بين الواقع والمأمول

(ورقة سياسات)

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

Cairo - 2018

حرية مواقع التواصل الاجتماعي في مصر بين الواقع والمأمول

"ورقة سياسات"



مركز هردو لدعم التعبير الرقمي
To Support the Digital Expression

cairo - 2018

www.hrdoegypt.org
info@hrdoegypt.org



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات
إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية، الإصدار ٣.٠،
غير الموطنة](#)

المحتويات

٥	المقدمة
٦	تحليل الموقف
٩	البدائل
١٠	التوصيات

المقدمة

تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في التعبير عن الآراء والمشاركة في النقاشات العامة، وتقييم السياسات العامة لمؤسسات الدول، وبالتالي فإنه لا بد أن تتمتع بقدر من الحرية يسمح لها بممارسة هذا الدور، وقد نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في إحداث تغييرات مهمة بمنطقة الشرق الأوسط، وساهمت بشكل كبير في دعم الحقوق والحريات إبان ثورات الربيع العربي¹، وفتح مساحة للتعبير الحر عن الرأي وتداول المعلومات، إلا أن السلطات السياسية العربية في الفترة الأخيرة سعت إلى فرض مزيد من الإجراءات السلطوية المتلاحقة على وسائل التواصل الاجتماعي لتجميد النقاش العام وكبت الحقوق والحريات، ومن بين هذه الدول جمهورية مصر العربية التي تحتل المرتبة 161 من بين 180 بلداً عبر العالم من حيث حرية التعبير والرأي وفقاً لمنظمة (صحفيون بلا حدود)²، وتتخذ الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة مزيداً من الإجراءات لقمع النشاط والصحفيين ومراقبة مواقع التواصل الاجتماعي باستمرار وإغلاق مواقع على الإنترنت، مبررة تلك الإجراءات بهدف الحرب على الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي المصري، لكن البعض يرى أن هذه الإجراءات ما هي إلا امتداد لمزيد من السيطرة وبسط النفوذ على المجال العام، بداية من قانون التظاهر الصادر في العام 2013، وحتى قانون تنظيم مواقع التواصل الاجتماعي، الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحجيم دور وسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على السياسات العامة للدولة المصرية، أو تسييس هذا الدور لخدمة أجندة الدولة السياسية في قمع المعارضين وتجميد النقاش العام والحياة السياسية³، بينما يرى فريق آخر أن الهدف من هذه الإجراءات هو ضبط وسائل التواصل الاجتماعي داخل الدولة، أسوة ببعض الدول المتقدمة التي تسعى إلى حماية حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وقيم المجتمع وأخلاقه، وكذلك تساهم في الحد من الدور السلبي الذي باتت تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في السياسة، وتقسيم المجتمعات ونشر الأخبار المغلوطة والإضرار بالأمن القومي للدول، الجدير بالذكر أن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بلغوا 50 مليون مستخدم، ما يعني صعوبة فرض الرقابة والقيود على مثل هذا العدد⁴.

¹- أحمد عبد الجبار ، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية: جامعة بغداد، 2012، ص 199

²..... مجلس النواب المصري يقر قانوناً لتنظيم مواقع التواصل الاجتماعي، موقع بي بي سي <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44858146>

³- نبيل محمد، مصر: تشريع مقترح لـ«مكافحة الإرهاب» على مواقع التواصل الاجتماعي، جريدة الشرق الأوسط <https://aawsat.com/home/article/1069731> مصر-تشريع-مقترح-لـ«مكافحة-الإرهاب»-على-مواقع-التواصل-الاجتماعي

⁴- بدوي عصام، 38 مليون مستخدم لـ "فيسبوك" في مصر، جريدة الوطن. <https://alwatannews.net/article/762816/Life-Style/38> -38 مليون-مستخدم-ل-فيسبوك-في-مصر

تحليل الموقف

تتطلع الحكومة المصرية في الفترة الأخيرة إلى مراقبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وفرض مزيد من الرقابة على حرية الرأي والتعبير، ويتم هذا من خلال مجموعة من الخطوات، وهي:

١- مناقشة وإقرار قانون تنظيم شبكات التواصل الاجتماعي داخل جمهورية مصر العربية، ويأتي هذا بعد تقدم النائب بسام فليفل عضو مجلس النواب، في شهر يونيو الماضي، بقانون يقضي بتنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي داخل جمهورية مصر العربية، ويتكون القانون من ستة مواد رئيسية، أبرزها هي مراقبة الجهاز القومي للاتصالات مستخدمي الإنترنت، وحجب أي موقع يضر بالأمن القومي المصري أو ينتهك الحرية الشخصية للمواطنين (بدون وجود نصوص صريحة تتضمن ما الجرائم التي يتضمنها الإضرار بالأمن القومي المصري أو انتهاك الحقوق والحريات)، العقوبة بالحبس سنة أو أكثر والغرامة المالية 50 ألف جنيه لمن يرتكب هذه الجرائم، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي شهر يوليو الماضي أقر البرلمان المصري قانوناً جديداً يُعطي السلطات حق حجب حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي وملاحقة أصحابها "قضائياً"، إذا وجدت عليها نصوص تضر بالأمن القومي المصري والمصلحة العليا للبلاد أو تنتهك الخصوصية أو تسعى لتحريض المواطنين على القيام بأعمال إرهابية، (من دون تحديد حقيقي لطبيعة هذه النصوص)، ما يفتح الباب لمزيد من القمع وكبت للحريات تحت هذا القانون، وكذلك يعتبر هذا القانون أي حساب شخصي على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وأي مدونة وأي موقع إنترنت، يتابعه 5000 شخص فما فوق، منبراً إعلامياً يخضع لقانون الإعلام، ومن ثم يسهل التحكم في المحتوى المعروض عليه، وحظره إن كان لا يتفق مع سياسية الدولة، كذلك يسمح القانون للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بممارسة سلطات واسعة في وقف نشاط أو حجب المواقع الإلكترونية المختلفة، أو فرض غرامات على رؤساء تحريرها، وكذلك يحظر القانون تأسيس مواقع إلكترونية دون الحصول على إذن مسبق من هذا المجلس، الجدير بالذكر أنه يرأس هذا المجلس مسؤول يعينه الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي^٧، هذا يعني التحكم في سياسات النشر للمواقع الإلكترونية بشكل كبير، وتسييسها لخدمة أهداف الدولة المختلفة، وعلى جانب آخر، يمنح القانون أيضاً صلاحية للمجلس بالملاحقة "القضائية" لمن يجد أنهم خرّقوا القانون بجرائم

⁵ السيد مصطفى، ننشر مشروع قانون تنظيم شبكات التواصل الاجتماعي.. الدخول بالرقم القومي، اليوم السابع <https://www.youm7.com/story/2018/6/4/بالرقم-القومي/3821096>

⁶.....bbc.Egypt to regulate popular social media users <https://www.bbc.com/news/world-middle-east>

44858547

⁷ Staff Writer .Egypt's Parliament Approves Bill to Monitor Social Media.theglobepos. available at <https://theglobepost.com/2018/07/16/egypt-social-media-monitor>

تحتوي على صيغة فضفاضة مثل "تحريض الناس على انتهاك القوانين"، و"التشهير بالأشخاص والأديان دون" تحديد واضح لطبيعة هذه الصيغة، ما يعطي المجلس سلطات واسعة في تعقب المعارضين وذوي الرأي، ويستخدمها المجلس كأداة لقمع حرية الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي وتجميد المشاركة السياسية^٨، الجدير بالذكر أن المشكلة الحقيقية تكمن في الصياغة الفضفاضة للقانون، التي تسمح بسيطرة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على الحقوق والحريات على الفضاء الإلكتروني بشكل كبير، ولكن لا يوجد مانع لدى المعارضة من وجود قانون عادل ومنصف لتنظيم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي داخل جمهورية مصر العربية، فالاختلاف على نصوص القانون التي تسمح بسيطرة الدولة على المجال العام وتحجيم دور وسائل التواصل الاجتماعي في مراقبة السياسات العامة للدولة، فلا يوجد خلاف على وجود قانون حقيقي ينظم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

٢- مجموعة الوقائع والانتهاكات التي تعرض لها مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي خلال الفترة من 1 يناير 2018 حتى 30 يوليو 2018، والتي يمكن تصنيفها إلى فئتين: الفئة الأولى مجموعة وقائع عامة ضد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام، والفئة الثانية هي وقائع ضد شخصيات بعينهم لهم تأثير في الأحداث السياسية في مصر، وكذلك لديهم عدد كبير من المتابعين، ما يسهم في التأثير على السياسات العامة للدولة بدفع هؤلاء إلى التخجير والانتقاد، ومن بين الوقائع ضد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام، قيام إدارة مكافحة جرائم الحاسبات والمعلومات "فرع وسط الدلتا" بالقبض على شخص بتهمة إهانة وزارة الداخلية عبر مجموعة من العبارات والشعارات^٩، (لم يتم تحديد هذه العبارات والشعارات)، ما يفتح الباب على مصراعيه لملاحقة العامة أمنياً وقضائياً بسبب انتقادهم سياسات مؤسسات الدولة المختلفة، ومن بين الفئة الثانية واقعة إلقاء القبض على المدون المستقل وائل عباس بتهمة دعم جماعات متطرفة والتحريض على العنف والإرهاب وبث الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي^{١٠}، والجدير بالذكر أن الناشط وائل عباس من بين أهم الشخصيات التي لها تأثير في مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن لديه مدونة "الوعي المصري" التي ينشر من خلالها محتويات تؤثر في الواقع المصري السياسي وفي القرارات العامة وتثري النقاش العام، وفي هذا الصدد احتجزت قوات الأمن المصرية المدون الشاب والمصور الصحفي محمد إبراهيم محمد رضوان، الشهير بـ "محمد أكسجين"، مؤسس صفحة تواصل اجتماعي وقناة

^٨ -Aboualabass Basseem and others .Egypt looks to monitor popular social media users. <https://phys.org> , <https://phys.org/news/2018-06-egypt-popular-social-media-users.html>

^٩ -بحيري، محمد، ضبط شخص أهان وزارة الداخلية على الـ"فيسبوك"، موقع جريدة الوفد <https://alwafd.news/حوادث-وقضايا/1811262-ضبط-شخص-أهان-وزارة-الداخلية-على-ال-فيسبوك>

^{١٠} -.....، محامي المدون البارز وائل عباس يتحدث عن "اختطاف موكله"، موقع <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44222943bbc>

"يوتيوب" باسم "أكسجين مصر"، وقد خصص صفحته للدفاع عن حقوق المواطنين والحريات¹¹، ونشر محتوى من شأنه التأثير في السياسات العامة للدولة وانتقاد الممارسات غير الديمقراطية للسلطة السياسية، ويعتبر الإلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص هو تقليص لمساحة الحرية المفروض على مواقع التواصل الاجتماعية، ومحاولة من الدولة لفرض نفوذها وسيطرتها على موقع التواصل الاجتماعي للتحكم بطبيعة المحتوى المنشور عليها.

٣- إصدار النائب العام المصري المستشار نبيل صادق، في فبراير الماضي، قراراً بمراقبة الصحف والفضائيات والمواقع الإلكترونية الإخبارية، بزعم الوقوف على الأخبار التي وصفها بـ"الكاذبة والتي من شأنها تكدير السلم والأمن العام، والتحريض على الدولة والنظام"¹²، ويترتب على هذا مزيد من الرقابة والقيود على حرية الرأي والتعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، إذ يتضمن القرار مراقبة المواقع الإلكترونية التي تنتمي إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك عدم وجود تفسير واضح لطبيعة الأخبار والأعمال التي من شأنها تكدير السلم والأمن العام والتحريض على الدولة.

٤- تعرّض كثير من المواقع الإخبارية الإلكترونية للحجب في مصر من قبل السلطات المصرية، التي بررت اتخاذها هذا الإجراء كضرورة ملحة في ظل بث هذه المواقع أخبار تدعو للإرهاب والعنف والتحريض ضد مؤسسات الدولة، والإضرار بالأمن القومي دون توضيح لطبيعة هذه الأخبار وسياقها، ومن بين المواقع التي تعرضت للحجب والإغلاق موقع "مصر العربية"، وتم القبض على رئيس تحريره بتهم بث أخبار كاذبة وتدعو إلى الكراهية والعنف والإرهاب وتكدير الأمن القومي للبلاد، ومن هنا فإن هذا الإجراء من شأنه قمع المعارضة وحرية الرأي والتعبير في الفضاء الإلكتروني، ويسهم كذلك في تضيق مساحة المعارضة العامة¹³.

وغني عن القول، تحتل حرية مواقع التواصل الاجتماعي في مصر موقعاً سيئاً للغاية، فهي لا تكاد تنجو من مضايقات السلطة السياسية، ومحاولات التسييس وفرض النفوذ، وكذلك تعاني من غياب الإرادة الحقيقي والتنظيم في مؤسسات المجتمع المصري المختلفة، حتى تستطيع الوقوف في مواجهة محاولات السلطة السياسية المختلفة للسيطرة على هذا الفضاء الإلكتروني، ومن ثم يعرض الجزء القادم من الورقة مجموعة من البدائل للارتقاء بمستوى حرية الرأي والتعبير على مواقع التواصل الاجتماعي.

¹¹- كريم محمد ، اعتقال "محمد أكسجين": حلقة جديدة من مسلسل القمع في مصر ، العربية الجديد <https://www.alaraby.co.uk/medianews/2018/4/7/اعتقال-محمد-أكسجين-استمرار-مسلسل-القمع-في-مصر>

¹²- ماذا يعني قرار النائب العام بمتابعة وضبط وسائل الإعلام المروجة للشائعات؟ ، موقع أخبارك <http://www.akhbarak.net/news/2018/02/28/14554918/articles/29696320/ماذا-يعني-قرار-النائب-العام-بمتابعة-وضبط-وسائل>

¹³- نبيل ، عطية ، إغلاق موقع "مصر العربية" والقبض على رئيس تحريره في مصر "لأسباب إدارية" ، موقع بي بي سي ، متاح على الرابطة <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43640849>

البدائل:

هناك العديد من البدائل للتعامل مع ظاهرة التضيق على حرية مواقع التواصل الاجتماعي في مصر كما يلي:

١- الضغط على البرلمان المصري من خلال مؤسسات المجتمع المدني والقنوات الشرعية الأخرى، لتعديل نصوص قانون تنظيم شبكات التواصل الاجتماعي داخل جمهورية مصر العربية، بما يتناسب مع حرية الرأي والتعبير داخل وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث يتم تعديل الحالات وتوضيح النصوص الخاصة ببث الكراهية والعنف وتكدير الأمن العام، كذلك الدعوة إلى نقاش مجتمعي عام حول نصوص القانون وتعديلاتها، للوصول إلى صياغة نهائية ترضي جميع أطراف المجتمع وتكون أكثر وضوحاً من نصوص القانون المطروحة حالياً.

٢- إنشاء المنظمات الحقوقية والحركات الاجتماعية المعنية لجبهة موحدة تعمل على رصد الانتهاكات التي يتعرض لها مستخدمو التواصل الاجتماعي، وكذلك محاولات التضيق على الحريات والتعامل معها بالشكل القانوني الشرعي، وكذلك من خلال منابر المجتمع المدني المختلفة، كذلك رصد المخالفات الحقيقي والنصوص التي تؤدي إلى بث الكراهية والعنف من مؤسسات المجتمع المدني وتقديمها إلى الحكومة المصرية.

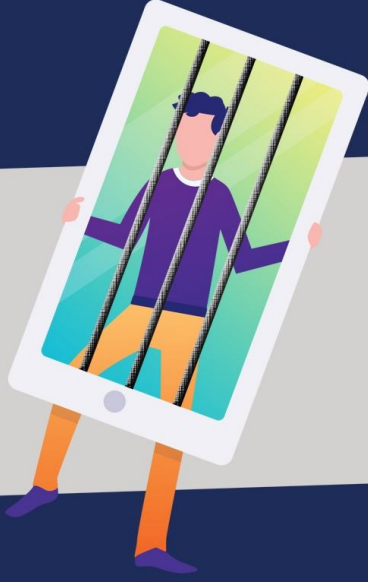
٣- ضرورة التوعية من مؤسسات المجتمع المدني وكذلك من الحكومة المصرية حول كيفية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والتوعية بطبيعة المواد التي تؤدي إلى بث الكراهية والعنف.

٤- ضرورة الاستفادة من خبرات الدول السابقة في التعامل مع ملف الحقوق والحريات على مواقع التواصل الاجتماعي هذا على الجانب الرسمي (الحكومة المصرية)، أو على الجانب الأخرى (المستخدمين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالأمر) فيجب عليها الاستفادة من خبرات المعارضة في التعامل مع انتهاكات الدولة على مواقع التواصل الاجتماعي.

٥- عدم حجب مواقع إخبارية إلكترونية أو الإلقاء القبض على الأشخاص من قبل قوات الأمن إلا في حالة تقديم نصوص حقيقة وفعالة تدعو لبث الكراهية والعنف أو الإضرار بالأمن القومي، على أن تكون التحقيقات في مثل هذه الجرائم متاح أمام الرأي العام بقدر من الشفافية والمسؤولية.

التوصيات

انطلاقاً مما سبق، فإن المركز يوصي بتطبيق جميع هذه البدائل، مع التركيز على البديل الأول بسبب أهميته في توفير مناخ آمن للحقوق والحريات داخل وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار قانون شفاف وعادل، وكذلك البديل الرابع، لأن دراسة الخبرات السابقة سوف توفر لنا بيئة مناسبة للتعامل مع هذا الملف في إطار من توافر المعلومات والخبرات، ويوصي أيضاً بوضع البديل الثاني والثالث تحت الدراسة والمناقشة المجتمعية، وفي الأخير، يترك تقدير البديل الأخير لمتخذي القرار، فهناك حالات معينة تستلزم السرية للحفاظ على الأمن القومي للدولة.



حرية مواقع التواصل الاجتماعي في مصر

الحرية الرقمية

ناضل المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر لسنوات طوال من أجل التأكيد على حرية الرأي والتعبير كمدخل رئيسي لبناء حياة ديمقراطية ومجتمع متطور، ولا شك أن بعد ثورة يناير أصبح الاهتمام بالحرية الرقمية ضرورة ملحة لما شكلته مواقع التواصل الاجتماعي من ساحات واسعة للمشاركة والتواصل والتعبير عن لمختلف الفئات والأعمار.

وفي إطار الاهتمام بالحرية الرقمية فإننا نأخذ على عاتقنا عدة مهام، رفع الوعي بمسألة الحرية الرقمية، ومناقشة وتوثيق انتهاكات الحرية الرقمية في مصر، والضغط في اتجاه التأكيد عليها وتوفير مناخ تشريعي وتنفيذي يضمنها ويرعاها.



HRDO
PDF
STUDIES
ONLINE

